تحليل تطور مؤشرات السياسة النقدية ومساهمتها في تفسير واقع الناتج الزراعي في العراق*

الباحثة: ساره جاسم محمد[1] أ. د. سعد عبدالكريم حماد[2]

sar24g1001@uoanbar.edu.iq den.saad.abd@uoanbar.edu.iq

[1، 2]جامعة الانبار – كلية الزراعة

تاريخ الاستلام 2026/2/9 تاريخ القبول 2026/4/8 تاريخ النشر 2026/8/30

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان أهمية مؤشرات السياسة النقدية في نمو الناتج الزراعي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004–2023)، من خلال تحليل دور عدد من ادوات ومؤشرات السياسة النقدية (سعر الفائدة، والاحتياطي القانوني، وسعر الصرف، مؤشر استقلالية البنك المركزي والائتمان الزراعي، ونافذة بيع العملة الأجنبية، ومعدل التضخم) وذلك في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدها العراق بعد عام2003. اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي من خلال دراسة تطور المؤشرات النقدية المختارة وتحليل انعكاساتها على أداء الناتج الزراعي. وتوصّل البحث إلى أن للسياسة النقدية عبر ادواتها ومؤشراتها لها دورًا مهم في التأثير على نمو الناتج الزراعي، وان ضبط السياسة النقدية وتوازن العلاقة مع السياسة المالية هو مهم لاستدامة النمو الزراعي، إذ تؤثر التطورات النقدية على مدخلات ومخرجات عملية الإنتاج الزراعي. يوصي البحث على ضبط أداء السياسة النقدية نحو التوازن في تنفيذ إجراءاتها بين الاستقرار السعري ودعم النمو المستدام للقطاع الزراعي، وتقييم ومراجعة دورية لأدوات السياسة النقدية بناءً على مؤشرات وتوقعات الوضع الاقتصادي، لمواجهة الصدمات الاقتصادية، والحفاظ على استقلالية البنك المركزي العراقي وتعزيز الشفافية والمحافظة على القرار النقدي بعيداً عن الضغوط السياسية.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج الزراعي، سعر الفائدة، سعر الصرف، التضخم.

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير.

Analysis of the Evolution of Monetary Policy Indicators and Their Contribution to Explaining the Reality of Agricultural Output in Iraq

Researcher: Sarah J. Mohammed[1] Prof. Dr Saad A. Hammad[2]
[1, 2] University of Anbar- College of Agriculture

Abstract:

This research aims to demonstrate the importance of monetary policy indicators in the growth of agricultural output in the Iraqi economy during the period 2004–2023. It analyzes the role of several monetary policy tools and indicators (interest rate, reserve requirement, exchange rate, central bank independence index, agricultural credit, foreign currency auction window, and inflation rate) within the context of the economic transformations Iraq has undergone since 2003. The research employs a descriptive analytical approach, examining the evolution of selected monetary indicators and analyzing their impact on agricultural output performance. The study concludes that monetary policy, through its tools and indicators, plays a significant role in influencing agricultural output growth. Furthermore, it finds that managing monetary policy and maintaining a balanced relationship with fiscal policy is crucial for the sustainability of agricultural growth, as monetary developments affect both the inputs and outputs of agricultural production. The research recommends adjusting monetary policy to achieve a balance between price stability and supporting the sustainable growth of the agricultural sector. It also recommends the periodic evaluation and review of monetary policy tools based on economic indicators and forecasts to mitigate economic shocks, preserve the independence of the Central Bank of Iraq, enhance transparency, and safeguard monetary decision-making from political pressures.

Keywords: Agricultural production, interest rate, exchange rate, inflation.

المطلب الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

المقدمة:

تمثل السياسة النقدية بأنها مجموعة القوانين المصممة لتنظيم كمية النقود وقيمتها وتكلفتها في الاقتصاد، بما يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي. وتهدف هذه السياسة إلى إدارة تدفق الموارد الائتمانية والنقدية وتوجيهها لتعزيز استقرار الأسعار والتوسع الاقتصادي طويل الأجل [1]. وتعد السياسة النقدية من اهم سياسات الاقتصاد الكلي التي تعتمدها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في عرض النقد واسعار الفائدة وسعر الصرف والائتمان المصرفي. ان السياسة النقدية هي عامل مؤثر في نمو القطاع الزراعي. إذ يكتسب القطاع الزراعي اهمية في الاقتصادات النامية ومنها العراق لكونه أحد الركائز الاساسية لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية [2]. ويُعد نمو الإنتاجية الزراعية أمرًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية الشاملة والحد من الفقر. وتستخدم الحكومة السياسة النقدية لتنظيم أداء الاقتصاد. ويعتمد نجاح السياسة النقدية على البيئة الاقتصادية السائدة، والإطار المؤسسي المعتمد، واختيارات الأدوات المستخدمة وتنوعها. وتشمل السياسة النقدية عددًا من الادوات التي تتحكم من خلالها الدولة في رصيدها النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية. وهي تتضمن جميع الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على القاعدة النقدية من خلال التأثير على توافر الائتمان وتكلفته سعيًا لتحقيق نمو زراعي مستدام في الإنتاج والأسعار والاستقرار [3].

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة في ضعف مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وعجز مزمن في الميزان التجاري للسلع الزراعية والحيوانية، وان هذا القطاع يواجه اختلالات هيكلية ومعوقات تعرقل تحقيق نمو مستدام. ويمكن صياغة المشكلة من خلال التساؤلات الاتية:

1- ما هو حجم تأثير أدوات السياسة النقدية في الناتج الزراعي؟

2-هل يستجيب الناتج الزراعي لتطورات السياسة النقدية؟

3- هل هناك معوقات ومشاكل أخرى غير النقدية تعيق نمو القطاع الزراعي؟

أهمية البحث:

يساهم هذا البحث في تحديد حجم المعوقات النقدية التي تواجه القطاع الزراعي، ودراسة تطورات السياسة النقدية التي تؤثر في حجم الانتاج. يمكن أن يساهم ايضاً في تطوير آليات التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الزراعية، لضمان عدم وجود تعارض بينها، وبالتالي تحقيق أقصى استفادة ممكنة للاقتصاد الوطني من خلال زيادة الانتاج.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان مؤشرات السياسة النقدية لها دور كبير في تفسير البيئة المحيطة بالنمو الزراعي في العراق في المدة (2004–2023) من خلال ادواتها او الاستدلال بنتائج مؤشرات السياسة النقدية.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

1–تناول الإطار النظري لمؤشرات وادوات السياسة النقدية.

2– تحليل العلاقة بين مؤشرات وادوات السياسة النقدية والناتج الزراعي، وبيان الاثر الذي تتركه هذه السياسة على الناتج الزراعي.

3– تحليل تطورات أدوات السياسة النقدية والناتج الزراعي من خلال استعراض البيانات والاشكال البيانية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل العلاقة بين السياسة النقدية والقطاع الزراعي وبيان تطورها، وعرض وتحليل البيانات والاشكال البيانية.

حدود البحث:

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

الحدود الزمانية: المدة الزمنية 2004– 2023.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت أثر مؤشرات السياسة النقدية على الناتج الزراعي، ومنها دراسة الساعور التي تضمنت أثر السياسة النقدية الناتج الزراعي في العراق ومصر للمدة 1990–2017، إذ هدفت الى معرفة مدى فاعلية السياسة النقدية في تأثيرها على الناتج الزراعي. استنتجت

الدراسة بان الناتج الزراعي يتأثر بمتغيرات السياسة النقدية سواء كان في المدى القصير او الطويل[4]. ودراسة RIVAI تضمنت تأثير ادوات السياسة النقدية على النمو الزراعي واسعار المواد الغذائية في اندونيسيا، ووجدت أن السياسة النقدية المتشددة قللت بشكل كبير من تضخم أسعار الغذاء والإنتاج الزراعي مع زيادة معدل البطالة في المناطق الريفية، وارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل بسبب السياسات النقدية الانكماشية التي انتهجها كلا البلدين [5]. ودراسة Muroyiwal التي استهدفت تأثير السياسة النقدية على القطاع الزراعي في جنوب أفريقيا، ركزت الدراسة على الروابط الموجودة بين أسعار الفائدة وبيئة الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي باستخدام البيانات السنوية من 1970 إلى 2011 ، تبحث هذه الدراسة بشكل تجريبي في تأثير السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي الزراعي باستخدام انموذج متجه تصحيح الخطأ، توصلت الدراسة إلى أن الصدمات التضخمية ومعدل سوق المال لهما تأثير سلبي على أداء الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بينما يساعد مؤشر التصنيع وسوق الأوراق المالية على تحسين الناتج المحلي الزراعي [6]. وتناولت دراسةMary آثر السياسة النقدية على الناتج الزراعي في إستونيا للمدة من 1980 –2016، هدفت الدراسة الى التحقيق في آثار السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي الزراعي باستخدام انموذج متجه تصحيح الخطأ، ومن خلال المتغيرات (سعر الصرف سعر الفائدة، معدل التضخم، عرض النقد الواسع، الائتمان الزراعي)، أشارت النتائج في المدى الطويل على ان جميع المتغيرات لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي الزراعي [7].

المطلب الثاني: تطورات أدوات السياسة النقدية في العراق:

أولاً: مفهوم السياسة النقدية واهدافها:

تعرف السياسة النقدية على إنها الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقد لغرض تحقيق أهداف اقتصادية معينة. وبموجب هذا التعريف فان السياسة النقدية تتضمن التوسع والانكماش في حجم النقد المتداول بهدف تحقيق هدف اقتصادي معين، وقد تتضمن أيضاً عمليات الائتمان المصرفي، وقد تبحث في تأثير عرض النقد على العرض الكلي وأسعار الفائدة. كما ان السياسة النقدية تتضمن مجموعة التنظيمات والتشريعات النقدية والمصرفية بما يؤمن تحقيق دور مؤثر في حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، وبذلك فإن السياسة النقدية لا تقتصر فقط على الائتمان المصرفي بل تبحث في إدارة عرض النقد والآثار المترتبة على ذلك على المتغيرات النقدية والكلية [8].

هنالك مجموعة من الأهداف النهائية التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها، وتتلخص هذه الأهداف بما يأتي [9]:

1- استقرار في المستوى العام للأسعار: يعد واحد من اهم الأهداف الرئيسة التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها لأنه يمثل مكانة هامه في تحقيق التنمية الاقتصادية، إن حدوث أي ارتفاع أو اختلال في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى حدوث اختلال في كل من هيكلية الانتاج والطلب على السلع والخدمات وتوزيع الدخل.

2- تحقيق مستوى من التوظيف: حيث تعد زيادة مستوى التوظيف هدف مرغوب به في السياسة النقدية وإن هذا المفهوم لا يقتصر على عنصر العمل فقط بل وأيضاً يشمل الموارد الاقتصادية الأخرى فهو يمثل الوسيلة والغاية في الوقت نفسه.

3- زيادة النمو الاقتصادي: اي المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق زيادة في الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي المستدام).

4- معالجة العجز في ميزان المدفوعات: ان السياسة النقدية تمارس دوراً فعالاً في تخفيض العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق ارتفاع سعر اعادة الخصم الذي بدوره يدفع البنوك التجارية إلى القيام برفع أسعار الفائدة وذلك عن طريق القروض التي تمنحها لعملائها أو الشركات وسوف يؤدي هذا الأمر إلى انخفاض في حجم الائتمان والطلب على السلع والخدمات.

ثانياَ: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي (النمو الزراعي):

يُعد النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الدول، لأنها تعكس ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك، فقد حظيت باهتمام كبير من أجل فهم مصادرها ومحدداتها. ويهدف تحقيق معدل النمو الأمثل المطلوب من خلال السياسة النقدية، وعلى الرغم من وجهات نظر المدارس الاقتصادية المختلفة حول دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي وحدوده، فإن هناك اتفاق على أن السياسة النقدية في إطارها الجوهري الأساسي يتضمن التحكم في المعروض النقدي وإدارته لتحقيق معدل النمو الحقيقي الأمثل مع الحفاظ على استقرار الأسعار. ان معدل النمو الأمثل هو ليس دائما هو الأعلى بل هو المعدل الذي لا يتعارض مع متطلبات الاستقرار النقدي ويسمح بارتفاع طفيف وتدريجي في مستويات الأسعار [10]. أما فيما يخص علاقة السياسة النقدية بالنمو الزراعي يُعد القطاع

الزراعي الركيزة الاساسية والاستراتيجية في تحقيق النمو الاقتصادي فهو أحد القطاعات الإنتاجية الرائدة في ترسيخ قواعد البنيان الاقتصادي في ظل استخدام ادوات سياسة نقدية. ويعتبر الائتمان الزراعي من أهم عوامل النهوض بالإنتاج الزراعي وتحسين وسائل ورفع مستوى المجتمعات الريفية التي يخدمها، بل هو العامل الاساسي في ذلك ، فالعملية الاقراضية في القطاع الزراعي هي المحور الأساسي لتطويره لان المشاريع الزراعية تحتاج الى تمويل ومساندة فعالة من قبل الدولة أو من قبل الجهات المقرضة لان العمل في القطاع الزراعي يحتاج الى رأس مال كبير لتوفير مستلزمات الانتاج، وتكاليف الاستصلاح ، وشبكات الري وغيرها من الأمور، فلم تعد وظيفة الائتمان قاصرة على إزالة بعض المعوقات في تمويل العمليات المزرعية ، بل أصبح الائتمان أحد العوامل الرئيسية التحديث الزراعة وتعظيم الإنتاج الزراعي وتحقيق معدلات أعلى للنمو الزراعي. ومن ثم يعتمد القطاع الزراعي على الائتمان بصورة اساسية في تحقيق اهدافه سواء كان ذلك في صورة قروض انتاج نباتي او قروض استثمارية مختلفة الآجال خاصة مع تزايد الدور المنوط الى القطاع الزراعي بصفته شريكا رئيسياً في تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فان الحصول على النتائج المرجوة من هذا القطاع قد يعتمد بشكل أساسي على مدى فاعلية ادوات السياسة النقدية بشكل عام والائتمان المصرفي الموجه للقطاع الزراعي بشكل خاص.

كما ان سيطرة السياسة النقدية على الاسعار وخفض معدلات التضخم له دور مهم في استدامة الانتاج الزراعي وتحقيق الامن الغذائي، من خلال عدم ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي والمحافظة على قيمة الدخول الحقيقية. ان ضبط سعر الصرف من قبل السياسة النقدية ينعكس على الميزة التنافسية للسلع والخدمات الزراعية والحيوانية وكذلك الاستيرادات والصادرات الزراعية والحيوانية، وان وجود سعر فائدة متوازن في الاقتصاد له دور في تحويل الادخار الى استثمار زراعي.

ثالثاً: السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2002):

ارتكز عمل السياسة النقدية بعد حرب الخليج الأولى وفتره التسعينات بمجاراة عمل السياسة المالية وزادت هيمنة وزارة المالية في تلك الفترة لاسيما اثناء فرض العقوبات الاقتصادية على العراق، أذ تحول البنك المركزي الى اداة بيد الحكومة لتنفيذ القرارات المتعلقة بالإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز في الميزانية العامة مع عدم وضع اي خطة اقتصادية واضحة. حيث ساهمت القرارات الحكومية في تفاقم المشكلات الاقتصادية وتنامي معدلات التضخم في حين يفرض المنطق الاقتصادي ان تكون ادوات

السياسة النقدية والبنك المركزي مستقلين [11]. كما تميزت السياسة النقدية في العراق خلال عقد التسعينات بأنها سياسة تكيفيه هدفها الاساسي التمويل المصرفي للعجز المالي دون ان يكون لها اي حلول أخرى، وهذا جعل السياسة النقدية تفقد استقلاليتها الموضوعية في التأثير بين السياسة المالية من جهة والتخفيف من تأثيرها التوسعي والتضخمي من جهة اخرى. وأبرز ما عانت منه السياسة النقدية في المدة (1990–2002) ما يأتي [12]:

1–انخفاض عرض النقد الاجنبي بسبب توقف صادرات النفط الخام العراقية نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية ان ذاك.

2–تجميد الارصدة العراقية من العملة الاجنبية في المصارف والبنوك الخارجية بسبب حرب الخليج الثانية.

3–تدهور سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية وخصوصا الدولار الامريكي بسبب لجوء الحكومة الى التوسع في الاصدار والنقدي وطبع العملة.

خلال المدة (1996–2002) سمحت الامم المتحدة للعراق ببيع كميات محددة من النفط الخام مقابل الغذاء والدواء، وهذه خطوة ساعدت البنك المركزي جزئيا على تحسين تدفق العملة الاجنبية، لكن هذه الخطوة لم توقف التضخم كلياً، وخلال هذه المدة عمد البنك المركزي على ايجاد حلول منها التوقف عن طبع المزيد من العملة مقابل زيادة موارد الدولة عن طريق زيادة استحصال الضرائب والرسوم.

رابعاَ: تطورات السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2023):

في بداية هذه الفترة كان وضع السياسة النقدية انتقالي بسبب احتلال العراق، والتحول في اتجاهات السياسة النقدية الحديثة. اذ حصل البنك المركزي العراقي على استقلاليته استناداً الى قانون 56 لسنة 2004، وذلك لاستخدامه ادوات نقدية جديدة متناسبة مع نظام السوق التي يتميز بها الاقتصاد العراقي. ووفقا للقانون الجديد أصبح البنك المركزي العراقي سلطة مستقلة في ادارة شؤون النقد وتوجيه ادوات السياسة النقدية بما يخدم عملية النمو الاقتصادي في البلاد. اتسمت السياسة النقدية في العراق خلال هذه الفترة بمسار نقدي جديد إذ اعتمد على الادوات الكمية غير المباشرة التي تشمل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني بالإضافة الى ادوات اخرى كمزادات العملة الأجنبية [13]. في هذه الفترة لا يمكن تجاهل استقلالية البنك المركزي مما جعله يميل إلى رفع قيمة احتياطيات النقد الأجنبي، لضمان الاستقرار الاقتصادي العام، ومن ثم إمكانية تدخل البنك المركزي لتلبية احتياجات

التمويل، فإنه يوفر غطاءً أمنيًا للعملة الوطنية، بطريقة تغطي الطلب على العملات الأجنبية لغرض تمويل الاستيرادات [14].

خامساً: تطورات أدوات السياسة النقدية:

أ-تطورات الاحتياطي الالزامي القانوني:

يمكن تعريف نسبة الاحتياطي القانوني بأنها النسبة من الودائع لدى البنوك، وهذه النسبة يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف، وهي أحدى أدوات السياسة النقدية والتي تستهدف التأثير في عرض النقد من خلال التحكم في قدرة البنوك على توليد الائتمان وتمثل نسبة ما تحتفظ به البنوك التجارية من ودائعها لدى البنك المركزي وتسجل في جهة الخصوم ضمن ميزانية البنك المركزي، والذي يحدد نسبتها وفق سياسة معينة وأول من طبقها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933، ويمكن أن لا تؤثر هذه السياسة على حجم الائتمان اذا كان للبنوك التجارية احتياطيات فائضة أو لديها مصادر تمويل أخرى متاحة، وتعد هذه الأداة مهنة للبنك والمتعاملين معا اذ تؤثر على حجم الائتمان لدى المصارف وأيضا الحفاظ على حقوق المودعين في حال إفلاس المصرف [15]. ويوضح الجدول (1) والشكل (1) حجم الاحتياطي القانوني ومعدل التغير ونسبة الاحتياطي القانوني في العراق للمدة2004-2023.

جدول (1) حجم ونسبة الاحتياطي القانوني في العراق للمدة (2004-2023) مليون دينار.

السنوات	الاحتياطي القانوني	معدل التغير %	نسبة الاحتياطي القانوني%
2004	1604537	---	25
2005	2965526	84.82	25
2006	4078106	37.52	25
2007	12084441	196.32	25
2008	19993802	65.45	25
2009	9416671	-52.9	25
2010	21555093	24.02	20
2011	18204957	-15.41	20

2012	8624892	-52.61	20
2013	9626882	11.63	20
2014	10576103	9.86	20
2015	9390499	-11.48	15
2016	8770571	-7.27	15
2017	6505171	-25.29	15
2018	9604660	47.62	15
2019	9853858	2.47	15
2020	9193395	-4.04	15
2021	11014041	19.81	15
2022	14524069	16.24	15
2023	16515555	13.71	15
المتوسط	2467297.7	18.97	20.5

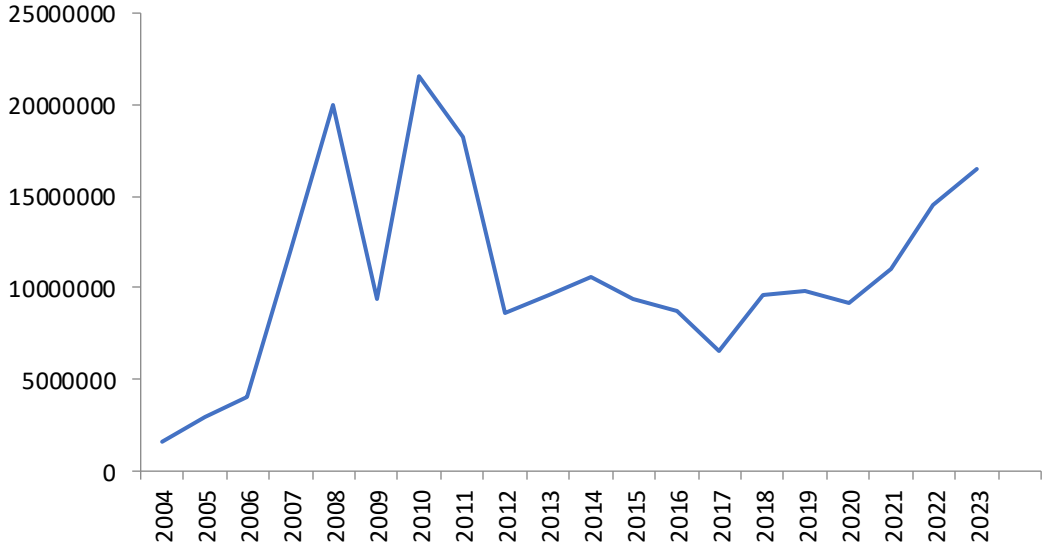
*معدل التغير= (القيمة في السنة الحالية –القيمة في السنة السابقة) ÷القيمة في السنة السابقة×100

المصدر: البنك المركزي العراقي (2004–2023) المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

يلاحظ من الجدول ان حجم الاحتياطي القانوني كان بمقدار (1604537) مليون دينار في عام 2004، وبنسبة احتياطي قانوني 25%. وارتفع حجم الاحتياطي القانوني بمقدار (2965526) مليون دينار وبمعدل تغير كان 84.8% وبنسبة احتياطي 25%. ثم اخذ حجم الاحتياطي بالارتفاع الى ان انخفض بمقدار (9416671) مليون دينار في عام 2009وبمعدل تغير سالب بلغ 52.9- عن عام 2008 وبنسبة احتياطي بلغت25%. ان ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني 25%خلال المدة 2004-2009 كان نتيجة الارتفاع في معدلات التضخم مما دفع بالسياسة النقدية الى تقييد حجم السيولة النقدية في تداولات السوق بخفض التضخم والحد من ارتفاعه. خفض البنك المركزي العراقي نسبة الاحتياطي القانوني الى 20% للمدة 2010 -2014 وتم تخفيض هذه النسبة الى 15% للمدة 2015-2023. هذا التخفيض كان نتيجة استقرار معدلات التضخم ونجاح السياسة النقدية في الحد

من الارتفاع في معدلات التضخم. اذ بلغ حجم الاحتياطي القانوني مقدار (16515555) مليون دينار في عام 2023 وبمعدل تغير موجب بلغ 13.71%عن عام 2022.

ان ضبط هذه الاداة من قبل السياسة النقدية له أثر غير مباشر على الناتج الزراعي، من خلال التأثير في حجم السيولة النقدية (زيادة او خفض الائتمان) ومن ثم التأثير في معلات التضخم واسعار السلع والخدمات، اذ يؤثر ارتفاع التضخم على ارتفاع التكاليف المشاريع الزراعية وعدم قدرة المنتج الزراعي على المنافسة، وتأكل الدخول الحقيقية للمزارعين وهذا ينعكس على انخفاض الانتاج الزراعي.



المصدر: عمل الباحثين استناداً الى بيانات الجدول 1.

الشكل (1): تطورات الاحتياطي القانوني في العراق للمدة 2004-2023.

ب-تطورات سعر الفائدة:

تُعد أسعار الفائدة مهمة للغاية في التمويل والاقتصاد، فهي تكلفة الاقتراض أو مقدار الربح المُكتسب بعد الاستثمار. ويُعد سعر الفائدة جوهر السياسة النقدية كإحدى الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية للبنك المركزي. ويتأثر سعر الفائدة بالتضخم والظروف الاقتصادية والعرض والطلب على القروض. وعادةً ما يُعبر عنه كنسبة مئوية، ويمثل التعويض الذي يتلقاه المُقرض مقابل تقديم الأموال للمُقترض أو الأرباح التي يحصل عليها المُستثمر من استثماره [16]. ويبين الجدول (2) والشكل (2) سعر الفائدة (سعر السياسة) في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2023.

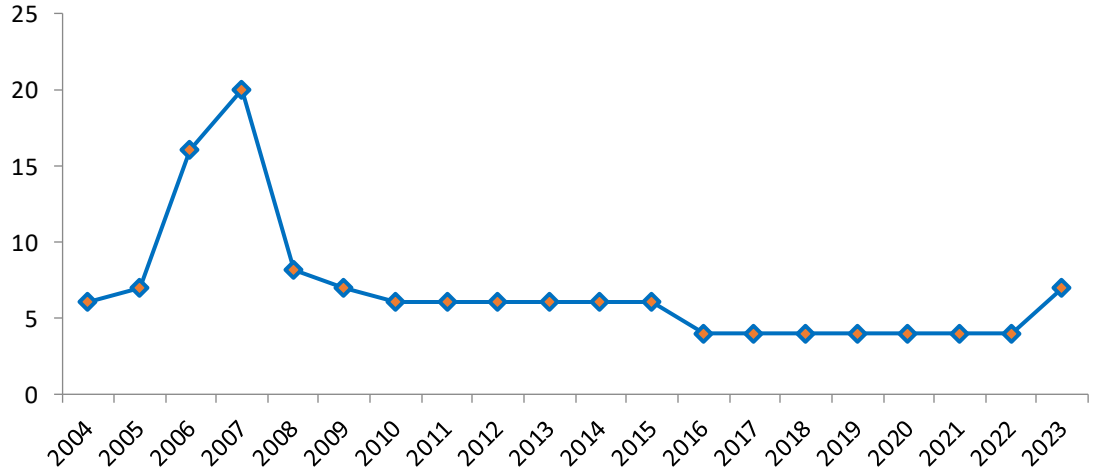
جدول (2) معدل سعر الفائدة في العراق للمدة 2004-2023

السنوات	معدل سعر الفائدة%	السنوات	معدل سعر الفائدة%
2004	6	2014	6
2005	7	2015	6
2006	16	2016	4
2007	20	2017	4
2008	8.16	2018	4
2009	7	2019	4
2010	6	2020	4
2011	6	2021	4
2012	6	2022	4
2013	6	2023	7.5
المتوسط	6.8		

المصدر: البنك المركزي العراقي (2004-2023) إحصاءات سنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سعر الفائدة في عام 2004 كان بنسبة6% ، ثم اخذ بالارتفاع إلى 20% في عام2007، والسبب في رفع سعر الفائدة هو وسيله لخفض السيولة من خلال تأثيره على المعروض النقدي كما أن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض للاستثمارات وهذا يؤدي الى خفض معدلات التضخم في تلك المدة. اخذت اسعار الفائدة بالانخفاض خلال المدة 2010-2015فقد كان ثابتاً ووصل الى 6%، وهذا الانخفاض في أسعار الفائدة على الودائع يعمل على زيادة الاستثمارات (الزراعية والصناعية) بسبب انخفاض كلف الحصول على القروض من البنوك المحلية. استمر سعر الفائدة في الانخفاض الى ان وصل الى 4% في عام 2022 وهو اقل قيمة لسعر الفائدة خلال فترة الدراسة. وكان الهدف من تخفيض سعر الفائدة هو تمكين البنوك من القيام بدور أكبر اهمية من خلال منح القروض لتعزيز النمو الاقتصادي مع تعزيز القطاع الخاص في الوقت نفسه. ومن الواضح ان سياسة البنك المركزي في تخفيض سعر الفائدة كان مؤشر على تعزيز مناخ الاستثمار في

الاقتصاد العراقي. اما في عام 2023اتبع البنك المركزي العراقي سياسة تشدديه لمواجهة الضغوط التضخمية برفع سعر الفائدة الى 7.5%.



المصدر: عمل الباحثين استناداً الى بيانات الجدول 2.

الشكل 2: تطورات معدل سعر الفائدة في العراق للمدة 2004-2023

ج- تطورات المنصة الالكترونية لبيع العملة الاجنبية في البنك المركزي:

تعد نافذة بيع العملة طريقة يسيرة ومباشرة للتحكم والتأثير في سوق الصرف، إذ تم اعتماده في معظم الدول الناشئة التي مرت بمرحلة انتقالية نحو تبني آليات السوق في أدارة اقتصادها، ومعالجة التضخم، أذ تمثل هذه الآلية جزءاً من عمليات السوق المفتوحة، إلا انها تتبع اسلوباً مغايراً في توجيه مؤشرات الاقتصاد القومي، وذلك عبر التدخل للتأثير في سعر الصرف بدل التأثير على الوساطة المالية بسعر الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني [17]. بدأ العمل في نافذة بيع العملة منذ تشرين الاول سنة 2003، أذ أصبح البنك المركزي بمثابة السوق المركزية للعملة الاجنبية ويكون البيع بين هذه النافذة والجمهور عن طريق البنك المركزي [18]. ويلاحظ من الجدول (3) والشكل (3) مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار الامريكي ومعدل التغير للمدة 2004-2023.

جدول (3) مبيعات البنك المركزي العراقي للعملة الاجنبية للمدة (2004–2023) (مليون دولار)

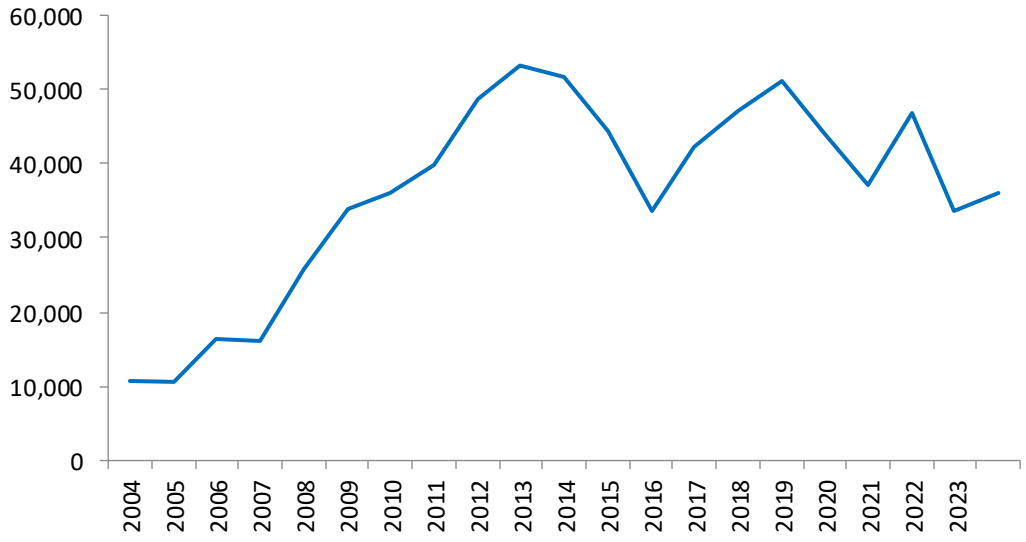
السنوات	مبيعات البنك المركزي للدولار	معدل التغير السنوي %	السنوات	مبيعات البنك المركزي للدولار	معدل التغير السنوي %
2004	10,802	.....	2014	51,728	-2.8
2005	10,600	-1.9	2015	44,304	-14.3
2006	16,400	54.7	2016	33,524	-24.3
2007	15,980	-2.6	2017	42,200	25.9
2008	25,869	61.9	2018	47,133	11.7
2009	33,992	31.4	2019	51,125	8.58
2010	36,171	6.4	2020	44,080	-13.8
2011	39,798	10	2021	37,094	-15.9
2012	48,649	22.3	2022	46,806	26.2
2013	53,231	9.4	2023	33,499	-17.7

المصدر: البنك المركزي العراقي (2004–2023)، النشرة السنوية، مديرية العامة للإحصاء والابحاث.

يُوضح الجدول تطور مبيعات البنك المركزي العراقي من نافذة بيع العملة الأجنبية (الدولار) للمدة (2004–2023)، ويُظهر تذبذباً واضحاً في حجم المبيعات من سنة إلى أخرى. فقد بلغت المبيعات في عام 2004 نحو (10,802) مليون دولار، وانخفضت قليلاً عام 2005بنسبة (1.9%)، ثم شهدت ارتفاعاً كبيراً عام 2006 بنسبة (54.7%) نتيجة توسع نشاط مزاد العملة وزيادة الإيرادات النفطية. وفي عام 2007 انخفضت المبيعات بنسبة (2.6-%)، لتعود وترتفع بشكل ملحوظ عام 2008 بنسبة (61.9%)، وهو ما يعكس زيادة الطلب على الدولار واستقرار الأوضاع النقدية نسبياً في تلك الفترة. أما خلال المدة (2009–2013) فقد استمرت المبيعات بالارتفاع بوتيرة معتدلة تراوحت بين (6–31%) سنوياً، مما يدل على تحسن الأداء النقدي وارتفاع عوائد الدولة من العملة الأجنبية. في حين شهدت المدة (2014–2016) انخفاضاً واضحاً، إذ تراجعت المبيعات بنسبة (2.8-%) عام 2014، وبنسبة أكبر بلغت (24.3%) عام 2016، نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية وتزايد التحديات الأمنية

والاقتصادية. وفي السنوات (2017–2019) عادت المبيعات إلى الارتفاع من جديد، مما يعكس نوعاً من التعافي الاقتصادي وتحسّن الإيرادات النفطية. ثم شهدت المدة (2020–2021) انخفاضاً آخر تأثراً بتداعيات جائحة كورونا وانخفاض النشاط الاقتصادي العالمي، الذي انعكس على انخفاض اسعار النفط الخام في حين ارتفعت المبيعات عام 2022 بنسبة (26.2%) قبل أن تنخفض مجدداً عام 2023 بنسبة (17.7%).

أن مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية تتأثر بشكل كبير بالتقلبات الاقتصادية والسياسات النقدية وأسعار النفط الخام، إذ تتسم بعدم الاستقرار وبتغيرات حادة بين سنة وأخرى، رغم الاتجاه العام التصاعدي على المدى الطويل. وكذلك هناك تأثير لقوى العرض والطلب على العملة الاجنبية من خلال القطاع الخاص لتمويل التجارة الخارجية، أذ تعد وظيفة هذا المزاد هو لتمويل القطاع الخاص فقط، أما تمويل نشاط الحكومة يتم عن طريق المصرف التجاري العراقي. أذ تمول استيرادات السلع الزراعية والحيوانية والغذائية والاستثمارية من خلال الحصول على العملة الاجنبية المحولة من قبل مزاد البنك المركزي العراقي الى النافذة.



المصدر: عمل الباحثين استناداً الى بيانات الجدول 3.

الشكل 3: تطورات المنصة الالكترونية لبيع العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي للمدة 2004–2023

المطلب الثالث: علاقة مؤشرات السياسة النقدية على النمو الزراعي وبعض متغيرات القطاع الزراعي

أولاً: العلاقة بين مؤشر استقلالية البنك المركزي العراقي والناتج المحلي الزراعي (النمو الزراعي):

عندما يكون البنك المركزي مستقلًا، يكون هدفه الأساسي هو مكافحة التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار، وتعتمد فاعلية السياسة النقدية في تحفيز الطلب الكلي على عدة عوامل، بما في ذلك مرونة الطلب على النقود فيما يتعلق بالتغيرات في الدخل وأسعار الفائدة، ومرونة الإنفاق الكلي فيما يتعلق بالتغيرات في أسعار الفائدة. يصبح الطلب على النقود أقل حساسية للتغيرات في أسعار الفائدة مع زيادة كفاءة السياسة النقدية. في الاقتصاد المفتوح، يمكن أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة أيضًا على حركة رأس المال وأسعار الصرف، مما يزيد من تعقيد تحليل فعالية السياسة النقدية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لعوامل أخرى مثل ظروف سوق العمل، وقيود القدرات، وعجز الموازنة الحكومية أن تؤثر أيضًا على تأثير السياسة النقدية وكل هذا العوامل تؤثر على الناتج الزراعي وتخفض من التنمية الزراعية. ووجود بنك مركزي مستقل يحمي دخل المزارع من عاصفة التقلبات المزدوجة (تقلب السعر + تقلب قيمة العملة). وان ارتفاع مؤشر استقلالية البنك المركزي له تأثير غير المباشرة من خلال ادوات السياسة النقدية على المتغيرات الزراعية الأساسية. فاستقلالية البنك المركزي تمنحه القدرة على صياغة سياسات نقدية مستقرة ومبنية على اعتبارات اقتصادية بحتة، بعيداً عن التدخلات الحكومية قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى خفض معدلات التضخم وتقليل تقلبات الأسعار. وان ارتفاع مؤشر استقلالية البنك المركزي أداة مفيدة تسمح بإجراء تعديلات مرنة وضبط دقيق للمحددات المهمة لنمو الإنتاج الزراعي وأسعار المواد الغذائية لتحقيق الأهداف المرجوة [19]. ويوضح الجدول(4) والشكل (4) مؤشر استقلالية البنك المركزي الموسع ومعدل نمو الناتج الزراعي في العراق للمدة 2004-2023.

الجدول (4) مؤشر CBIE الموسع لاستقلالية البنك المركزي العراقي ومعدل نمو الناتج المحلي الزراعي للمدة 2004–2023

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي الزراعي	نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي%	معدل التغير للناتج المحلي الاجمالي الزراعي %	CBIE
2004	3309171	2	–	0.73
2005	3840000	1	16.0	0.73
2006	4487286	2	16.9	0.73
2007	5283572	2	17.7	0.73
2008	5716001	2	8.2	0.73
2009	6132001	3	7.3	0.73
2010	8366000	2	36.4	0.73
2011	8808001	3	5.3	0.73
2012	10404001	3	18.1	0.73
2013	10742000	2	3.2	0.73
2014	13128623	2	22.2	0.73
2015	8160770	2	−37.8	0.73
2016	7629377	2	−6.5	0.73
2017	6347695	2	−16.8	0.73
2018	7220904	2	13.8	0.73
2019	10017411	2	38.7	0.73
2020	13130927	3	31.1	0.73
2021	11912818	2	−9.3	0.73
2022	10922787	3	−8.3	0.73

2023	10582011	3	-3.1	0.73

المصدر: وزارة التخطيط العراقية (2004-2023) الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

Romelli. (2025). CBI Data: Central Bank Independence Dataset. Bocconi University.

يوفر هذا المؤشر الجديد المسمى مؤشر استقلال البنوك المركزية الموسع CBIE، في شكله الأكثر تفصيلًا، معلومات حول 12 معيارًا للتصميم المؤسسي للبنك المركزي. تكون درجة القياس (0-1). يتمثل أحد الابتكارات المهمة لمؤشر CBIE في إدخال عدة معايير تتعلق بالاستقلال المالي والإبلاغ والإفصاح. يتعلق معيار الاستقلال المالي بشروط رسملة رأس مال البنك المركزي وإعادة رسملته، وتحديد الجهة التي تحدد وتوافق عليه. يقيس المؤشر عبر ستة أبعاد:

1- المحافظ ومجلس إدارة البنك المركزي.

2- السياسة النقدية وحل النزاعات.

3-الأهداف.

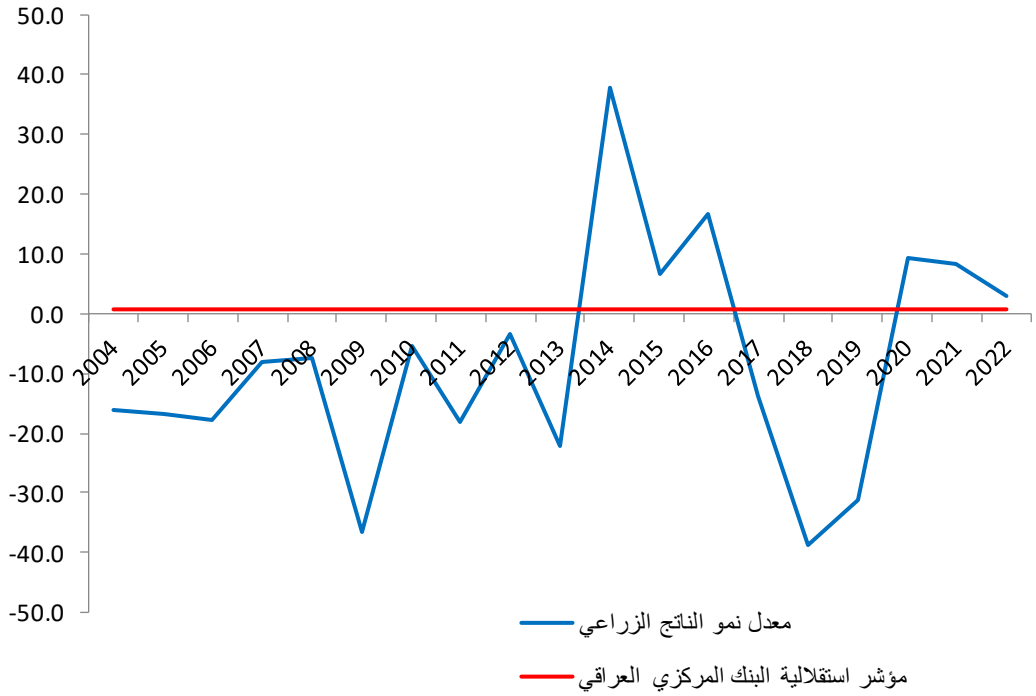
4-القيود المفروضة على الإقراض للحكومة.

5- الاستقلال المالي.

6- الإبلاغ والإفصاح.

يوضح الجدول أن استقلالية البنك المركزي في العراق بين عام 2004-2023 كانت 0.73، وهذا يشير الى ان الاستقلالية في العراق كانت ضعيفة، وبسبب الظروف الاقتصادية والسياسية بقي ثابتاً تقريباً الى عام 2023.

ان نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة جداً اذ تراوحت ما بين (1-3%) خلال مدة الدراسة. على الرغم من أهمية الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للاقتصاد العراقي سواء من حيث حجم الموارد الاقتصادية المستخدمة أو تأثيراته المتبادلة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى الا إن إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي لا يتناسب مع أهميته. يعزى انخفاض نسبة المساهمة إلى اختلال السياسات الاقتصادية ومنها السياسة النقدية، إضافة الى عوامل أخرى مثل طابع القطاع الزراعي غير المتطور وعدم التكنولوجيا والفساد الإداري والمالي والدعم الحكومي ومشكلة التصحر والملوحة.



المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول 4.

الشكل 4: مؤشر استقلالية البنك المركزي العراقي ومعدل نمو الناتج المحلي الزراعي للمدة 2004-2023

ثانياً: العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمارات الزراعية:

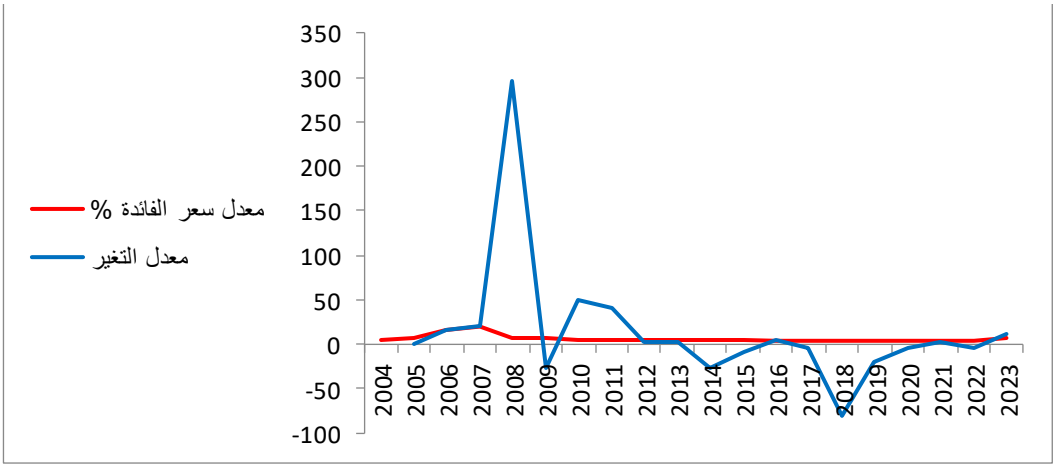
تعد الاستثمارات الزراعية محركاً اساسيا يساعد الدول النامية في رفع معدل نموها الاقتصادي، كما ان لسعر الفائدة تأثير على حالة التوازن الاقتصادي وله دور في حدوث التقلبات الاقتصادية، حيث ان المصارف تزيد من فرص التوسع في الاستثمارات عن طريق خفض سعر الفائدة وهذا يشجع المستثمرين على توسيع انتاجهم .فالعلاقة بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة هي علاقة عكسية، حيث ان ارتفاع في سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض عائد الاستثماري مما يؤدي الى انخفاض حجمة، ويحدث العكس في حال انخفاض سعر الفائدة، حيث تتزايد القرارات الاستثمارية حتى تبلغ مستوى يتساوى فيه سعر الفائدة مع الكفاية الحدية للاستثمار حيث يعد سعر الفائدة من المحددات الرئيسة للاستثمار الزراعية [20]. والجدول (5) والشكل (5) يوضح العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمارات الزراعية للقطاع العام والخاص ومعدل التغير السنوي للاستثمارات الزراعية للمدة (2004-2023).

الجدول (5) حجم الاستثمارات الزراعية ومعدل سعر الفائدة في العراق للمدة 2004–2023

السنوات	معدل سعر الفائدة %	الاستثمارات الزراعية (مليون دينار)	معدل التغير السنوي%
2004	6	270535	–
2005	7	272863	0.8
2006	16	319477	17
2007	20	381889	19
2008	8.16	1511113	295
2009	7	1098155	-27
2010	6	1633233	49
2011	6	2310672	41
2012	6	2354542	2
2013	6	2440258	3
2014	6	1814321	-25
2015	6	1678400	-7
2016	4	1748322	4
2017	4	1684033	-3
2018	4	332112	-80
2019	4	267567	-19
2020	4	256037	-4.3
2021	4	264567	3.3
2022	4	255590	-3.4
2023	7.5	286532	12.1
المتوسط	6.783	1059011	14.16

المصدر: وزارة التخطيط العراقية (2004–2023)، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث.

يظهر من الجدول (5) ان حجم الاستثمارات الزراعية بلغت (270535) مليون دينار في عام 2004، لترتفع الاستثمارات الزراعية بشكل نسبي لتصل الى (272863) مليون دينار في عام 2005 اي بمعدل تغير موجب بلغ 0.8% عن العام السابق. بلغ الحد الادنى للاستثمارات الزراعية بمقدار (255590) مليون دينار في عام 2022، وكان الحد الاعلى بمقدار (2440258)مليون دينار في عام2013.اخذت هذه الاستثمارات بالارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة، لتسجل مقدار نقدي بلغ (286532) مليون دينار في عام 2023 وبمعدل نمو موجب بلغ12.1%عن عام 2022.يمكن القول من خلال بيانات الجدول اعلاه ان التغييرات في سعر الفائدة لم يؤدي الى تغيير كبير في حجم الاستثمارات الزراعية رغم انخفاضها وذلك لعدة اسباب، من اهم هذه الاسباب هي الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي سواء كانت هذه الاختلالات مالية ام نقدية اضافة الى عدم توفر اسواق نقدية ومالية متطورة الامر الذي جعل اسعار الفائدة ليس لها دور كبير في حجم الاستثمارات الزراعية. اي ان قرار المستثمر الزراعي لم يكن حاسماً أتجاه انشاء استثمارات زراعية جديدة ولم ينظر الى سعر الفائدة فقط بل ينظر الى البيئة الاستثمارية ككل من سياسات اقتصادية ومدخلات زراعية في عملية الانتاج، بالتالي ان ميزة الانخفاض في سعر الفائدة لم تكن عامل جذب اضافي لتحقيق استثمارات زراعية اضافية بسبب وجود اختلالات ومعوقات اخرى لم تكن عامل جذب للاستثمارات الزراعية.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 5.

الشكل 5: معدل سعر الفائدة ومعدل التغير السنوي لحجم الاستثمارات الزراعية للمدة 2004-2023.

ثالثاً: العلاقة بين الائتمان الزراعي والنمو الزراعي:

أن للائتمان الزراعي اهمية كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي وله دور بالغ الاهمية داخل الاقتصاد الوطني فهو نشاط له تأثير متشابك على حركة الاقتصاد الوطني وعلية يتوقف نمو الزراعي، حيث يعتبر الائتمان من اهم مصادر اشباع الحاجات التمويلية للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة وعليه كلما زادت عملية تنمية النشاط الاقتصادي زادت الحاجة الى التوسع في عملية الإقراض، حيث ان منح المزارعين القروض والسلف الزراعية يزيد من دخولهم ويرفع قدرتهم المالية ويمكنهم من شراء المعدات والآلات الزراعية الحديثة وتعزيز الاستثمار الزراعي، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي للقطاع الزراعي ورفع الكفاءة الانتاجية للقطاع الزراعي، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية شاملة [21]. ويبين الجدول (6) والشكل (6) حجم الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي ومعدل التغير السنوي وحصة الائتمان الزراعي من الائتمان الكلي في العراق للمدة 2004-2023.

الجدول (6) الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي ومعدل التغير وحصة الائتمان الزراعي للمدة2004-2023

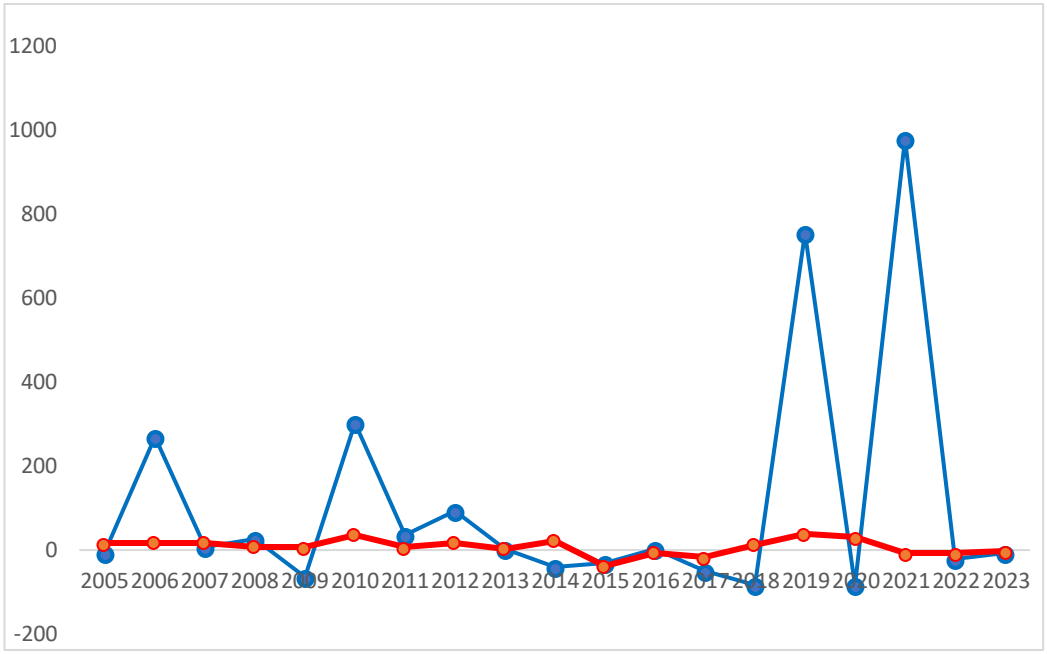
السنوات	الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي (مليون دينار)	معدل التغير السنوي%	حصة الائتمان الممنوح للزراعة من الائتمان الكلي %
2004	30431589	-	0.4
2005	28361235	-6.80	0.2
2006	104829256	269.62	0.4
2007	112553324	7.36	0.5
2008	143299537	27.31	1
2009	51788683	-63.85	0.7
2010	207670432	300.99	0.8
2011	279963231	34.81	0.6
2012	545267286	94.76	0.3
2013	554495374	1.69	0.8
2014	340445924	-38.60	0.6

2015	230478857	-32.3	0.4
2016	231599505	0.48	0.4
2017	118237918	-48.94	0.1
2018	21005850	-82.23	0.3
2019	179649633	755.23	0.3
2020	27248513	-84.83	0.3
2021	294254766	979.89	0.3
2022	225071232	-23.51	0.3
2023	204700770	-9.05	0.5
المتوسط	196567646	109.58	0.46

المصدر: البنك المركزي العراقي (2004-2023). احصاءات سنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

يتضح من الجدول اعلاه ان الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية للقطاع الزراعي من قروض وسلف في عام 2004 كان (30431589) مليون دينار، وكان نصيب التخصيصات للقطاع الزراعي من اجمالي القروض والسلف 0.4% فقط، في عام 2005 انخفض حجم الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي وكان (28361235)مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب(6.80-%)، وكان نصيب القطاع الزراعي من اجمالي القروض والسلف 0.2% لنفس السنة، ان الفترة من 2008-2006 شهدت ارتفاع في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي وصل في عام 2008 الى (143299537) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي وصل الى27.31% وكان نصيب القطاع الزراعي من الائتمان الكلي 1%جاء هذا الارتفاع بسبب خطط حكومية لدعم القطاع الزراعي. ثم اخذت القروض والسلف بالتذبذب خلال فترة الدراسة حتى وصلت في عام 2023الى (204700770) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ 9-% عن عام 2022، وكان نصيب القطاع الزراعي من الائتمان الكلي 0.5% من اجمالي القروض والسلف المقدمة الى القطاعات الاقتصادية الاخرى. يظهر من الجدول وجود تذبذب كبير في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي خلال سنوات الدراسة، مما يعكس سياسة تمويلية غير مستقرة حيث لم تتجاوز حصة الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي 1%، الامر الذي يشير الى ضعف او محدودية الاهتمام بالقطاع المصرفي الزراعي وهذا الضعف في برامج التمويل من شأنه

يضعف قدرة المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي على توسعة خططهم الانتاجية او تبني تقنيات زراعة حديثة ترفع القدرة الإنتاجية، مما يؤدي الى بطء في عملية النمو الزراعي وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 6.

الشكل 6: الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي خلال المدة 2004-2023

رابعاً: العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية للسلع الزراعية:

يعتبر سعر الصرف كأداة مقايضة أو تعديل بين الصفقات الدولية ورابطًا بين الاقتصادات الدولية. ويمكن تعريفه بأنه قيمة وحدة واحدة من العملة الوطنية مقابل وحدات العملة الأجنبية. أن حيث تُعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في الاقتصاد المالي الدولي، وتُعتبر عنصرًا أساسيًا في الفكر المالي الحديث [22]. توصل العديد من الاقتصاديين إلى أن أي تغير في سعر الصرف تصاحبه تغيرات في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني وفي التجارة الخارجية أي ان لسعر الصرف أثر مباشر في التجارة الخارجية وقد يكون أثر إيجابي او سلبي على حسب ذلك الأثر ان كان ارتفاع او انخفاض في سعر الصرف، فمثلا انخفاض في سعر صرف عملة دولة ما سيجعل اسعار المنتجات الوطنية ارخص نسبيا من المنتجات الاجنبية المنافسة لها وهذا الأثر سيزيد من قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية فتزداد الصادرات ويصاحبها ايضا انخفاض في حجم

الاستيرادات لأنها أصبحت أعلى نسبياً من البدائل الوطنية في نظر المقيمين في الداخل فانخفاض حجم الاستيرادات وزيادة حجم الصادرات يؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري أي تغير في مساهمة الدولة في التجارة الخارجية، وتحديد طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات ليتم من خلالها معرفة مستوى سعر الصرف الذي يناسب اقتصاد الدولة لتجنب الآثار السلبية التي تخلفها التقلبات في الاسعار العالمية. والجدول (7) والشكل (7) يبين حجم الصادرات والاستيرادات الزراعية وتطورات سعر الصرف الموازي والرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة 2004-2023.

جدول (7) حجم الصادرات والاستيرادات الزراعية وسعر الصرف للمدة 2004-2023

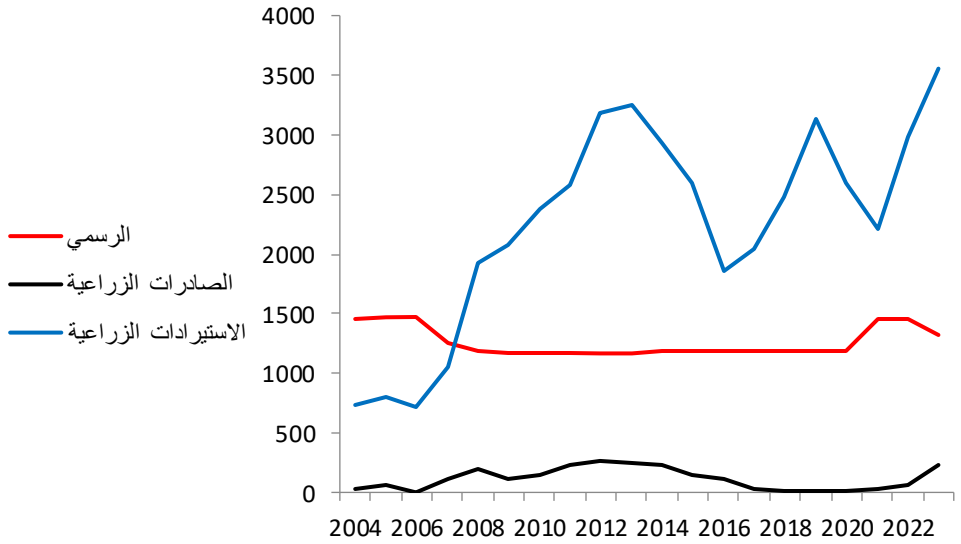
السنوات	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الصادرات الزراعية (مليون دولار)	الاستيرادات الزراعية (مليون دولار)	العجز / الفائض في الميزان التجاري الزراعي
2004	1453	1453	35.5	730.4	-694.9
2005	1469	1472	60	807.2	-747.2
2006	1467	1475	8 6	716	-630
2007	1255	1267	119	1056	-937
2008	1193	1203	191	1917	-1726
2009	1170	1185	110	2076	-1966
2010	1170	1182	145	2371	-2226
2011	1170	1196	223	2581	-2358
2012	1166	1233	264	3186	-2358
2013	1166	1232	251	3246	-2995
2014	1188	1214	235	2936	-2701
2015	1190	1247	144	2592	-2448
2016	1190	1258	114	1851	-1737
2017	1190	1209	28	2045	-2017

2018	1190	1196	6	2470	-2464
2019	1182	1234	16	3139	-3123
2020	1182	1474	12	2600	-2588
2021	1450	1476	35	2207	-2172
2022	1450	1485	59	2980	-2921
2023	1326	1531	228	3555	-3327
المتوسط	1260.85	1311.1	114.15	2253.08	-2135.01

المصدر: البنك المركزي العراقي (2004-2023) النشرة الاحصائية السنوية. المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

يفسر الجدول (7) سعر الصرف في السوق الرسمي والموازي للمدة 2004-2023 إذ سجل سعر الصرف الرسمي لعام 2004 (1453) دينار لكل دولار يقابله بنفس السعر في السوق الموازي لذات العام (1453)، مما يعني عدم وجود فجوة بين السعرين ويعزى ذلك إلى استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في السوق فضلاً عن وجود استقرار في المستوى العام للأسعار، واستمر تعديل سعر الصرف الرسمي للمدة2005 الى2008، ويعزى ذلك إلى تطبيق السلطة النقدية القانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة 2004، والذي ولد استقلالية كاملة للسياسة النقدية في تنفيذ أداءها يقابله تذبذب في السوق الموازي. أما عام 2009 كان سعر الصرف الرسمي (1170) دينار لكل دولار يقابله للمده ذاتها تذبذب قليل في السوق الموازي، ويعزى ذلك إلى قيام البنك المركزي العراقي باستخدام نافذة بيع العملة الأجنبية بالتعقيم النقدي الرسمي من خلال الاحتياطيات الاجنبية مقابل الدينار العراقي، وفي 20 من شهر كانون الأول من عام 2020 ونتيجة للوضع الاقتصادي وما تعرض له من صدمة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام، أجرى البنك المركزي تغيير لسعر الصرف الرسمي من (1182) الى (1450) دينار/ دولار في عام 2021 ويعزى ذلك إلى تغطية الاتفاق الحكومي وتقليل العجز الحاصل في الموازنة العامة واستمر ذلك حتى عام 2022 وبسعر صرف في السوق الموازي (1485) دينار لكل دولار، وفي 8 شباط من عام 2023 قام البنك المركزي العراقي بتعديل سعر الصرف الرسمي من (1450) الى (1326) من قبل مجلس ادارة البنك نتيجة تحسن الوضع المالي للبلد من ارتفاع اسعار النفط مما زاد من الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي. في المقابل ان أثر سعر الصرف كان سلبي على الميزة التنافسية للسلع الزراعية والحيوانية، وهذا ما يلاحظ من

الجدول الذي يشير الى وجود عجز مزمن للميزان التجاري الزراعي، ان انخفاض قيمة العملة شوه عملية التبادل التجاري، أي خفض الصادرات ورفع من بند الاستيرادات.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 7.

الشكل 7: تطورات سعر الصرف الرسمي والتجارة الخارجية للسلع الزراعية والحيوانية في العراق للمدة 2004-2023

خامساً: العلاقة بين التضخم والنمو الزراعي:

يُعد فهم العلاقة بين التضخم والنمو الزراعي أمرًا بالغ الأهمية للاقتصادات النامية حيث تكون الزراعة حساسة لاستقرار الأسعار، كما أن فهم العلاقة بين التضخم والنمو الزراعي أمر بالغ الأهمية لتصميم سياسات فعالة لتعزيز التنمية المستدامة، إن تأثير التضخم على الزراعة معقد، حيث يعزز التضخم المعتدل النمو من خلال الاستثمار والإنتاج، بينما يمكن أن يؤدي التضخم المرتفع إلى زعزعة استقرار الأسواق وتآكل القوة الشرائية للمزارعين. غالبًا ما تكون العلاقة بين التضخم والنمو الزراعي غير خطية، مع تأثيرات متفاوتة اعتمادًا على حجم واتجاه الصدمات التضخمية. قد يكون لارتفاعات التضخم آثار أكثر حدة من الانكماش المعتدل، مما يعكس استجابات غير متكافئة في القطاع الزراعي [23] . كما يؤدي التضخم الى تآكل القوة الشرائية للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي ويزيد

من درجة عدم اليقين في القطاع الزراعي، وهذا بدوره ينعكس على قرارات المستثمرين في القطاع الزراعي. والجدول (8) والشكل (8) يوضح معدل التضخم العام في الاقتصاد العراقي لمدة البحث.

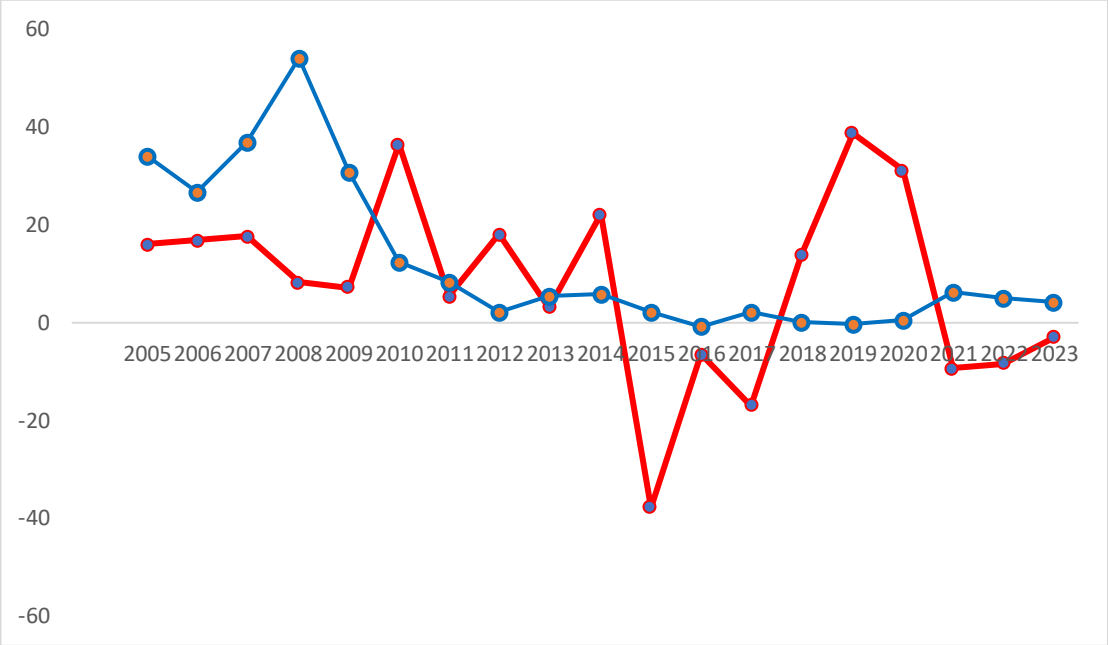
الجدول (8) تطورات معدل التضخم (سنة الأساس 2012) للمدة 2004–2023

السنوات	معدل التضخم%	السنوات	معدل التضخم%
2004	19.5	2014	6
2005	34	2015	2.4
2006	26.8	2016	−0.8
2007	36.9	2017	2.4
2008	54.1	2018	0.1
2009	31	2019	−0.2
2010	12.6	2020	0.4
2011	8.5	2021	6.1
2012	2.4	2022	4.9
2013	5.6	2023	4.4
المتوسط	12.855		

المصدر: وزارة التخطيط العراقية (2004–2023) هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، قسم الارقام القياسية.

يتبين من الجدول اعلاه ان المستوى العام للأسعار قد شهد ارتفاعاً تدريجياً خلال سنوات وازداد معدل التضخم في عام 2005 ليصل الى (34%) بعد ان كان في عام 2004(19.5%) وكان مصدر الارتفاع في معدلات التضخم هو شحة في الطاقة والمشكلات الامنية وما نجم عنها الارتفاع في اسعار النقل وتكاليف الإنتاج، استمر الارتفاع في معدلات التضخم حتى وصل في عام 2008الى (54.1%) وهو اعلى معدل تضخم خلال فترة الدراسة مما يعكس حالة عدم الاستقرار الاقتصادي وانخفاض الانتاج المحلي، وهي عوامل ادت الى زيادة الضغوط التضخمية في البلاد.اخذ بعد ذلك بالانخفاض الى ان سجل في عام 2019 معدل التضخم(0.2− %). ثم اخذ بالارتفاع في عام

2021 ليكون (6.1%) وهذا الارتفاع حدث بسبب التغير في سعر الصرف (خفض قيمة العملة) وارتفاع الاسعار العالمية، وحقق معدل التضخم 4.4% في عام 2023.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 8.

الشكل 8: تطورات معدلات التضخم ومعدل التغير الزراعي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)

الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1- ضعف مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي وتراجع الإنتاج الزراعي والحيواني رغم توفر الإمكانات والموارد التي تمكنه من تحقيق نمو في الإنتاج.

2- اختلال كبير في التجارة الخارجية للسلع الزراعية والحيوانية مما سبب عجز مزمن طيلة مدة الدراسة، وأصبح الاعتماد على الاستيرادات مرتفع لتمويل الطلب المحلي.

3- انخفاض حجم الاستثمارات الزراعية والائتمان الزراعي، وعدم وجود سياسة واضحة تدعم البيئة الاستثمارية الزراعية، ومحدودية القروض الزراعية الممنوحة للمزارعين والتي تعاني من التذبذب لارتباطها بإيرادات النفط الخام.

4- شهد مؤشر استقلالية البنك المركزي العراقي ثبات معدلاته خلال مدة الدراسة، وهو معدل مقبول إذا ما تم مقارنته مع اقتصادات أخرى سواء اكانت متطورة ام نامية.

5- السياسة النقدية ومؤشراتها لها دور اساسي في تحقيق نمو الناتج الزراعي في العراق، أذ تنعكس مؤشرات السياسة النقدية على بيئة الاستثمار والتمويل والاستقرار النقدي والاسعار والتجارة الخارجية.

6- رغم انخفاض معدل سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي الا ان دورة كان غير فعال في جذب الاستثمارات الزراعية، وهذا يدل على وجود معوقات أخرى تحد من حجم الاستثمارات وقرارات المستثمر.

7- هناك تغيير بقيمة العملة (تخفيض قيمة الدينار العراقي) من خلال سعر الصرف لصالح توفير الإيرادات المالية في الموازنة لسد العجز، وهذا عمق من فقدان المنافسة للسلع الزراعية وأدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وارتفاع تكاليف مدخلات الانتاج الزراعي.

ثانياً: التوصيات:

1. ضبط أداء السياسة النقدية نحو التوازن في تنفيذ إجراءاتها بين الاستقرار السعري ودعم النمو المستدام للقطاع الزراعي.
2. تقييم ومراجعة دورية لأدوات السياسة النقدية بناءً على مؤشرات وتوقعات الوضع الاقتصادي، لمواجهة الصدمات الاقتصادية.
3. الحفاظ على استقلالية البنك المركزي العراقي وتعزيز الشفافية، والمحافظة على القرار النقدي بعيداً عن الضغوط السياسية.
4. تنسيق السياسة النقدية مع السياسة المالية فيما يخص تطوير القطاع الزراعي بين توفير الدعم المالي وخفض التضخم.
5. زيادة الإنتاج الزراعي من خلال جذب الاستثمارات الزراعية وتقديم الدعم الحكومي لمدخلات الانتاج وإدخال التكنولوجيا واجراء التحسينات على البنية التحتية.
6. استدامة منح قروض زراعية بدون فائدة للمزارعين، والاعتماد على دراسة الجدوى الاقتصادية للحصول على التمويل، وتفعيل الرقابة والتدقيق على تنفيذ المشروع الزراعي.

7. إعادة تقييم سعر الصرف وفق الأهداف الاقتصادية الحقيقية بما يحافظ على استقرار مستوى الأسعار وتحقيق التنافسية للسلع الزراعية والحيوانية امام السلع الأجنبية.

الهوامش:

(1) Olawale, H., & Emmanuel, E., Monetary policy and agricultural output in Nigeria. International Journal of Law, Politics & Humanities Research, 1(6), 2024, 15-29.

(2) الدعمي، حسن محمد جواد، أثر السياسة النقدية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام أنموذج FAVAR في بلدان مختارة للمدة 1990–2017، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2018، 1–172.

(3) Nirmala, M., & Kasthuri, K., Monetary policy Contribution to agricultural productions in India. International Journal of Research in Engineering, IT and Social Sciences, Special Issue, 2022, 136–145.

(4) الساعور، لورة باسم، السياسة النقدية وأثرها على الناتج الزراعي للمدة (1990–2017) جمهوريتي العراق ومصر أنموذج، مجلة تنمية الرافدين، 39 (127)، 2020، 24–48.
https://doi.org/10.33899/tanra.2020.126974.1015

(5) RIVAI, A., The monetary policy impact on agricultural growth and food prices .International Journal of Research in Business and Social Science, 11(9), 2022, 158-165. https://doi.org/10.20525/ijrbs.v11i9.2234

(6) Muroyiwa, B., Sitima, I., Sibanda, K., & Mushunje, A., Monetary policy actions and agricultural sector outcomes: Empirical evidence from South Africa. Mediterranean Journal of Social Sciences, 5(1), 2014, 613–619. https://doi.org/10.5901/mjss.2014.v5n1p613

(7) Mary S. Mashinini,a, The Effects of Monetary Policy on Agricultural Output in Eswatini, International Journal of Economics and Financial Research, ISSN: 2411-9407, Vol. 5, 2019, Issue 5, 94-99.
DOI: https://doi.org/10.32861/ijefr.55.94.99

(8) الهيتي، احمد حسين علي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، 2005، 1–268.

(9) زكي، هجير عدنان الاقتصاد الدولي والنظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار الفكر الكتب والوثائق، العراق، 2008، 1–308.

(10) Osman, B. M., Omar, O. M., & Hassan, A. Y., Dynamic linkages between agricultural production and economic growth In fragile economies: The case of Somalia. Cogent Economics & Finance, 13(1), 2025, 15-1.https://doi.org/10.1080/23322039.2025.2564202

(11) تقرير البنك المركزي العراقي، 2003.

(12) العنزي، حوراء جاسم محمد، أثر الاستقرار النقدي في المتغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي (العراق حالة) للمدة (1990–2012). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2015، 1–134.

(13) شدهان، عمار مجيد تقييم دور السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2004–2014)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ،7 (4)، 2016، 523 – 554.

(14) Edan, F. M., The main features of monetary policy in Iraq after 2003, Accounting and Financial Studies Journal, 26(Special Issue 2), 2022, 1–11.

(15) خليل، عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي. الجزء الثاني. الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2014، 1–296.

(16) Humaj, D. N., Simon, S. G., Impact of interest rate on agricultural productivity in Nigeria: Analysis of policy implication. Journal of Agricultural Economics, 14(3), 2025, 45–67.

(17) داغر، محمود محمد، محمد، بلال قاسم، تأثير نافذة بيع العملة في تغيير سعر الصرف في العراق للمدة 2004–2015، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،23 (99)، (2017)، 295–322.

(18) الشهيلي، منى جابر حايط، اليات البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف مع اشاره خاصة لمزاد العملة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة ولاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2016، 1–157.

(19) Wagan ZA., Chen Z., Seelm H., Shah M.5., Assessing the effect of monetary policy on agricultural growth and food prices. Agric, Econ.-Czech, 64, 2018, 499-507. https://doi.org/10.17221/295/2017-AGRICECON

(20) علي، شيروش قادر، أثر تغيّر سعر الفائدة في الاستثمارات في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2005–2019)، المؤتمر الدولي الحادي عشر للإصلاح الاقتصادي والإداري، جامعة التنمية البشرية، 2022، 212–220.

(21) حماد، سعد عبد الكريم، تقدير أثر التوزيع القطاعي للائتمان الممنوح من المصارف التجارية على الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة للقطاع الزراعي في العراق، مجلة الانبار للعلوم الزراعية،22 (2)، 2024، 36–1355. https://doi.org/10.32649/ajas.2024.150489.1287

(22) Abd, Miqdad Jassim, An Economic Analysis of the impact of the exchange rate on agricultural trade balance in Iraq for the period 2003-2022, Journal of Accounting and Financial Studies,19,(67), 2024, 485-495. https://doi.org/10.34093/7439zd25

(23) Thugba, Okezie A., Thugba, Uchechi E.; Eches, Eberechi E, Okafor, Oluchi E., Inflation and Agricultural Growth in Nigeria: An Empirical Analysis of Nonlinear Responses to Inflation Changes (1981-2023). International Journal of Innovative Science and Research Technology, 10(5), 2025, 4626-4643. https://doi.org/10.38124/ijisert/25may1899

المصادر:

اولاً: المصادر العربية:

1- الدعمي، حسن محمد جواد، أثر السياسة النقدية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام أنموذج FAVAR في بلدان مختارة للمدة 1990-2017، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2018.

2- الساعور، لورة باسم، السياسة النقدية وأثرها على الناتج الزراعي للمدة (1990-2017) جمهوريتي العراق ومصر أنموذج، مجلة تنمية الرافدين، 39(127)، 2020. https://doi.org/10.33899/tanra.2020.126974.1015

3- الشهيلي، منى جابر حايط، اليات البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف مع اشاره خاصة لمزاد العملة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة ولاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2016.

4- العنزي، حوراء جاسم محمد، أثر الاستقرار النقدي في المتغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي (العراق حالة) للمدة (1990-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2015.

5- الهيتي، احمد حسين علي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، 2005.

6- تقرير البنك المركزي العراقي، 2003.

7- حماد، سعد عبد الكريم، تقدير أثر التوزيع القطاعي للائتمان الممنوح من المصارف التجارية على الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة للقطاع الزراعي في العراق. مجلة الانبار للعلوم الزراعية، (2)، 2024. https://doi.org/10.32649/ajas.2024.150489.1287

8- خليل، عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2014.

9- داغر، محمود محمد، محمد، بلال قاسم، تأثير نافذة بيع العملة في تغيير سعر الصرف في العراق للمدة 2004-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية. 23 (99)، 2017.

10- زكي، هجير عدنان، الاقتصاد الدولي والنظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار الفكر الكتب والوثائق، العراق، 2008.

11- شدهان، عمار مجيد، تقييم دور السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2004-2014)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 7(4)، 2016.

12-علي، شيروش قادر، أثر تغيّر سعر الفائدة في الاستثمارات في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2005-2019)، المؤتمر الدولي الحادي عشر للإصلاح الاقتصادي والإداري، جامعة التنمية البشرية، 2022.

المصادر الأجنبية:

1. Abd, Miqdad Jassim., An Economic Analysis of the impact of the exchange rate on agricultural trade balance in Iraq for the period 2003-2022. Journal of Accounting and Financial Studies. 19 (67), 2024. https://doi.org/10.34093/7439zd25
2. Edan, F. M., The main features of monetary policy in Iraq after 2003, Accounting and Financial Studies Journal, 26(Special Issue 2), 2022.
3. Humaj, D. N., Simon, S. G., Impact of interest rate on agricultural productivity in Nigeria: Analysis of policy implication. Journal of Agricultural Economics, 14(3), 2025.
4. Mary S. Mashinini,a., The Effects of Monetary Policy on Agricultural Output in Eswatini, International Journal of Economics and Financial Research, ISSN: 2411-9407, Vol. 5, Issue 5, 2019. DOI: https://doi.org/10.32861/ijefr.55.94.99
5. Muroyiwa, B., Sitima, I., Sibanda, K., & Mushunje, A., Monetary policy actions and agricultural sector outcomes: Empirical evidence from South Africa, Mediterranean Journal of Social Sciences, 5 (1), 2014. https://doi.org/10.5901/mjss.2014.v5n1p613
6. Nirmala, M., & Kasthuri, K., Monetary policy Contribution to agricultural productions in India. International Journal of Research in Engineering, IT and Social Sciences, Special Issue, 2022.
7. Olawale, H., & Emmanuel, E., Monetary policy and agricultural output in Nigeria, International Journal of Law, Politics & Humanities Research, 1(6), 2024.
8. Osman, B. M., Omar, O. M., & Hassan, A. Y., Dynamic linkages between agricultural production and economic growth in fragile economies: The case of Somalia, Cogent Economics & Finance, 13 (1), 2025. https://doi.org/10.1080/23322039.2025.2564202

9. Thugba, Okezie A., Thugba, Uchechi E., Eches, Eberechi E, Okafor, Oluchi E., Inflation and Agricultural Growth in Nigeria: An Empirical Analysis of Nonlinear Responses to Inflation Changes (1981-2023), International Journal of Innovative Science and Research Technology, 10 (5), 2025. https://doi.org/10.38124/ijisert/25may1899
10. RIVAI, A., The monetary policy impact on agricultural growth and food prices. International Journal of Research in Business and Social Science, 11(9), 2022. https://doi.org/10.20525/ijrbs.v11i9.2234
11. Wagan ZA., Chen Z., Seelm H., Shah M., Assessing the effect of monetary policy on agricultural growth and food prices. Agric. Econ.-Czech, 64, 2018. https://doi.org/10.17221/295/2017-AGRICECON